

Distr.: General
2 April 2012
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
الدورة السابعة عشرة
نيويورك، ٢٢-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية
الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي
الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون
فيما بين بلدان الجنوب**

موجز

يستعرض هذا التقرير الاتجاهات والمسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١. ويجري هذا الاستعراض ضمن الإطار الذي حددته خطة عمل بوينس آيرس لعام ١٩٧٩ واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية التي اعتمدها في عام ٢٠٠٩ مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإلى جانب الأنماط الثنائية والإقليمية والأقليمية للتعاون فيما بين البلدان النامية والدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو، يتناول التقرير أنشطة منظومة الأمم المتحدة وينوه بالدور المهم لكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويقدم التقرير استجابة للمقرر ٢/١٦ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السادسة عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٩.

* SSC/17/L.2

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الحاجة إلى إدخال تغيير في اللحظات الأخيرة.



أولا - مقدمة

١ - كانت الثلاث سنوات المشمولة بهذا التقرير الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ فترة حاسمة في تاريخ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فأول مرة في تاريخ الاقتصاد العالمي، استمر نمو معظم البلدان النامية في الوقت الذي انزلت فيه بلدان متقدمة عديدة إلى ما سماه المحللون "التراجع الكبير". ويعزى هذا الافتراق جزئيا إلى قوة الطلب المحلي في البلدان النامية الكبرى ودينامية التجارة وتدفقات الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. وقد عززت بلدان نامية عديدة الآن قدرتها التقنية والمؤسسية على التعامل مع كثير من التحديات الإنمائية التي تواجهها. وتوجد في كل منطقة مراكز تفوق في المجالات اللازمة للحفاظ على النمو الاقتصادي المطرد والتنمية، وتعدو هذه المراكز بصورة متزايدة محاور للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢ - وإمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تكن في يوم من الأيام أكبر مما هي اليوم؛ فلدى البلدان النامية الأغلبية الكاسحة من سكان العالم والنسب الغالبة من أراضي الكرة الأرضية الصالحة للزراعة وموادها الخام، ويتوقع أن يكون نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠ حوالي ٦٠ في المائة^(١)، كما تراجع الفقر المدقع بمقدار النصف في جميع أنحاء العالم النامي. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن نحو بليون شخص سيظلون في عام ٢٠١٥ تحت خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار في اليوم، ولا زال تغير المناخ يؤثر بشكل جائر على المجتمعات والبلدان الفقيرة.

٣ - وقد زاد في هذا السياق دعم البلدان المتقدمة النمو والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنظر إلى التحديات التي تتطلب عملا جماعيا عالميا وإلى الفرص التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على النحو الذي ستجري مناقشته أدناه. وعلى وجه الخصوص، فقد قامت البلدان المتقدمة النمو، في بعض الحالات، بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأطر العامة لسياساتها الخارجية.

٤ - ويستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرز خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتوصيات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويستند التقرير إلى معلومات وردت في تقارير صادرة عن الأمم المتحدة مؤخرا وتقارير

(١) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Perspectives on Global Development*

.2010: *Shifting Wealth* (2010)

صادرة عن منظمات أخرى متعددة الأطراف وإلى معلومات أتيحت في اجتماعات منسقي الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودراسات تحليلية ذات صلة. وتدلل الاتجاهات والمبادرات المبينة في التقرير على الطفرة الحالية في التعاملات فيما بين بلدان الجنوب.

ثانياً - السياق العالمي والاتجاهات العالمية

٥ - يتزايد حالياً التسليم بكون تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب التي تواجه تحديات متماثلة أداة لتيسير تنمية القدرات والابتكار. وقد أجرت منظمات في الفترة المشمولة بالتقرير مثل معهد البنك الدولي ومعهد التنمية الكوري تقييمات للوقوف على آثار برامجها لتبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى توفير أدلة تجريبية على فعالية تبادل المعرفة، فقد سلطت تلك التقييمات الضوء أيضاً على الدروس والإجراءات المؤدية إلى تحسين تصميم وإدارة برامج تبادل المعرفة في المستقبل^(٢).

٦ - وقد حدث النمو غير المسبوق في البلدان النامية الكبرى والتغيرات الكبيرة المفاجئة في أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ظل حالة تقلب مفرطة على مستوى العالم وحالة أزمة في شمال الكرة الأرضية. فقد حافظت بلدان الجنوب على متوسط نمو سنوي قدره ٤,٨ في المائة خلال العقد الماضي وشهدت نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة رغم التراجع الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٨. ففي عام ٢٠١٠ وحده، شهدت الاقتصادات النامية والناشئة نمواً بنسبة ٧,٣ في المائة في المتوسط، بينما نمت اقتصادات أقل البلدان نمواً بنسبة ٥,٧ في المائة. وبلغ الناتج الاقتصادي المتجمع لبلدان الجنوب في نفس العام ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

٧ - وفي عام ٢٠١٠، كان نصيب التجارة في البلدان النامية ورابطة الدول المستقلة من التجارة العالمية يبلغ نسبة غير مسبوقه قدرها ٤٥ في المائة، بعد أن كان يبلغ ٢٤ في المائة في عام ١٩٦٠. وزادت حصة التجارة فيما بين بلدان الجنوب من التجارة العالمية فيما بين عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ من ١٢ في المائة إلى ٢٢ في المائة ويتوقع أن تتسارع زيادتها عقب الاختتام الناجح لجولة ساو باولو للمفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية والاتفاق الذي تم التوصل إليه لتيسير التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - وهناك آفاق واعدة جداً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تظهر أيضاً فيما بين البلدان التي تبرز تقدماً سريعاً، ومنها إندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان،

(٢) World Bank Institute, "Using (South-South) knowledge exchange for capacity development: What works .in global practice?"

وبنغلاديش، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وفيت نام، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، ونيجيريا، وهي بلدان تعتبر ذات إمكانات للنمو المستقر والمطرّد ولأنّ تصبح مواطن جذب للاستثمار الأجنبي. ويتوقع أن تنمو الطبقة الوسطى في الأسواق الناشئة من نحو ٢٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٢ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠^(٣). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وجه الخصوص، يتوقع أن يصل إنفاق المستهلكين إلى ٣٢ تريليون دولار، أو ٤٣ من الاستهلاك العالمي، بحلول ٢٠٣٠^(٤).

٩ - ومن الجوانب البارزة الأخرى للفترة المشمولة بالاستعراض الاهتمام بالتدفقات الكبيرة جدا للتمويل الإنمائي في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد دأبت البلدان النامية على التشديد على أن التدفقات المالية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليست مساعدة إنمائية رسمية بل بالأحرى تعبير عن التضامن بين أُنّداد. وقد ازداد حجم هذا الشكل من التضامن وأثار اهتمام المحللين بفهم كميته وأثره الإنمائي. وقدره البنك الدولي في عام ٢٠٠٨ بما يتراوح بين ١٢ بليون دولار و ١٥ بليون دولار. وأشارت دراسة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أن التدفقات المالية فيما بين بلدان الجنوب قد زادت بنسبة ٧٨ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وقدرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٩ بـ ٧ بلايين دولار ودعت إلى إجراء حوار مفتوح بشأن الشراكات دون شروط مسبقة.

١٠ - وتعززت قدرة البلدان النامية على الوصول إلى فرص إنمائية جديدة بسبب النمو المبهر للاحتياطيات الوطنية من العملات الأجنبية وصناديق الثروة السيادية. ففي عام ٢٠٠٨، كانت احتياطيات البلدان النامية من العملات الأجنبية تبلغ ٤,٢ تريليون دولار، أي بنسبة ١٥٠ في المائة مقارنة بما كانت تملكه البلدان المتقدمة النمو من هذه الاحتياطيات. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، زادت هذه الاحتياطيات إلى ٧ تريليونات دولار. وتُستثمر أغلبية هذه الأموال بأسعار فائدة منخفضة في أسواق النقد الأجنبي وتسهم بقدر ضئيل في التنمية، ولكن هناك جهودا لتوجيه بعض منها إلى مصارف إنمائية إقليمية قائمة أو مصارف إنمائية جديدة مثل مصرف أمريكا اللاتينية للجنوب والمصرف المقترح للاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند.

(٣) "Beyond the BRICs" (15 February 2011). يمكن الاطلاع عليها في:

<http://www.fm-magazine.com/feature/depth/beyond-brics>

(٤) Shikha Jha and Peter McCawley, "South-South economic linkages: an overview", Asian Development

.Bank Economics Working Paper Series, No. 270 (1 August 2011)

١١ - وازدادت تدفقات العمال المهاجرين فيما بين البلدان النامية مؤخرا وكانت تتألف منهم أغلبية الـ ٢٤١ مليون شخص الذين كانوا يعيشون خارج بلدانهم الأصلية في عام ٢٠١١ (بعد أن كان العدد يبلغ ١٥٠ مليون في عام ٢٠٠٠). وفي عام ٢٠١٠، لم يكن يهاجر من بلد نام إلى بلد متقدم النمو إلا واحد من كل ثلاثة مهاجرين دوليين. وازدادت بشكل حاد التحويلات المالية إلى البلدان النامية من هؤلاء العمال المهاجرين فوصلت إلى ٣٢٥ بليون دولار (٢٠١٠)، أي بما يبلغ نحو ثلاثة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية بكاملها. ويعمل الملايين من العمال المهاجرين، ونصفهم تقريبا من النساء، يعملون بدون أي اتفاقات حكومية دولية تحميهم، رغم أن هناك بضعة إجراءات علاجية مشجعة تبرز إلى حيز الوجود حيث تواصل حكومات في البلدان النامية طلب التعاون في هذا المجال. وهناك اتفاقات شتى للتكامل على الصعيد دون الإقليمي تلزم الحكومات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمعاملة العمال المهاجرين على قدم المساواة. وقد سلمت المنظمة الدولية للهجرة بالحاجة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن هذه المسائل ودعمت إجراء مشاورات إقليمية أكثر اتصافا بالطابع المؤسسي.

١٢ - كما نشأت فرص جديدة لتوسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بسبب التحسن الهائل في إمكانيات التواصل داخل البلدان النامية وفيما بينها. فقد زادت النسبة المئوية للسكان الأفارقة الذين يستخدمون الهواتف المحمولة من ٢ في المائة إلى ٥١ في المائة في العقد الماضي. ومع ازدياد عدد المستعملين منذ عام ٢٠٠٩ بنسبة مذهلة قدرها ٢٦ في المائة سنويا، أصبح أكثر من ٥٠٠ مليون أفريقي اليوم على اتصال بشبكات تغطي القارة بأكملها. وفيما يتعلق بإمكانات الاتصال السريع (عبر توصيلات ذات نطاق ترددي عريض)، لا تزال هناك فجوة ولكن بفضل تقنية الهواتف المحمولة أخذ الجنوب يجني تدريجيا مجموعة متنوعة من ثمار التواصل، بما في ذلك ما تحققه التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية من زيادة في الكفاءة. ومن الفوائد غير المتوقعة التي تعود على البلدان النامية بالفعل نتيجة لتحسن الاتصالات نمو تعهيد "الأعمال الصغرى" لأشخاص يعملون لحسابهم الخاص، وذلك باستخدام الإنترنت في معظم الأحيان ولكن أيضا باستخدام الهواتف المحمولة الآخذ في الازدياد.

١٣ - ويزداد حاليا التسليم بكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة لدعم البلدان الخارجة من النزاعات وهي تواجه طائفة كبيرة ومتنوعة من المطالب العاجلة لبناء السلام والحفاظ عليه وهي مطالب كثيرا ما يعرقل تنفيذها النقص الحاد في القدرة على تلبية الاحتياجات ذات الأولوية بسرعة وفعالية. ويوجد لدى بلدان مثل رواندا وجنوب أفريقيا

اللتين مرتا. بمرحلة انتقال نحو السلام المستدام تجربة ومهارات قيّمة يمكن أن تسهم في توفير طريقة فريدة لفهم الأوضاع في مرحلة ما بعد النزاع.

١٤ - وقد سلمت البلدان المتقدمة الكبرى بضرورة إحداث التوازن في المحافل العالمية لإعطاء البلدان النامية صوتاً أكبر في إدارة الشؤون العالمية. وكان أوضح تحرك في هذا الاتجاه هو نشوء مجموعة العشرين التي تشكلت في عام ١٩٩٩ باعتبارها آلية للتشاور بين الشمال والجنوب في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. وبعد أن بدأت الأزمة المالية الراهنة، نظم زعماء مجموعة الثماني مؤتمر قمة لمجموعة العشرين لمناقشة تنسيق الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات وأعلنوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أن مجموعة العشرين ستحل محل مجموعة الثماني باعتبارها المحفل الأول لتنسيق الشؤون الاقتصادية الدولية.

١٥ - وظلت للقطاع الخاص أهمية حيوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع المناطق. والشركات عبر الوطنية التي تسير حركة الاقتصاد العالمي هي المسؤولة إلى حد كبير عن تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا التي أضفت هذه الدينامية الكبيرة على العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب. غير أن عمليات عدد من هذه الشركات كان لها بعض الآثار السلبية الواضحة على البيئة الطبيعية ومن عادة معظمها التسبب في زيادة الفوارق الاقتصادية داخل المجتمعات. وعلى النقيض من ذلك، من المعهود عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تأثيرها الأكثر إيجابية بشكل عام، بما تولده من فرص عمل وثروة داخل المجتمعات التي تعمل فيها.

١٦ - ولا يزال لمنظمات المجتمع المدني نشاط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مستويات عديدة وفي مجالات متنوعة، وهو نشاط كثيراً ما يتخذ شكل أدوار رائدة. ويصعب بيان أدوارها بأي وصف مقتضب بسبب تنوع أنشطتها، التي يصعب تحديد آثارها بشكل كمي.

١٧ - ولا تزال منظمات ووكالات الأمم المتحدة تشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق واسع ومتنوع وما برحت تشجع هذا التعاون. فكما ذكر في التقرير المتعلق بالنظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SSC/17/2)، أدمجت المؤسسات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بهذا الاستعراض، التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب سياساتها وبرامجها، وأعطت أولوية لإدارة المعرفة وتبادلها لصالح التنمية فيما بين بلدان الجنوب، وطبقت نهجاً مبتكرة في تعبئة الموارد، وأنشأت وعززت شبكات ومراكز تفوق في بلدان الجنوب. غير أن هناك مجالاً لإدخال تحسينات على نطاق المنظومة في مجالي الترابط والتنسيق.

ثالثاً - البلدان النامية

١٨ - تبدأ حالياً فوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب تتجلى في التحول الاقتصادي الذي تحدثه في الـ ٤٨ بلداً الأقل نمواً، التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة ٨٨٠ مليون نسمة ويقل فيها دخل الفرد عن دولار واحد في اليوم. ومع أن ملديف هي الوحيدة التي استطاعت الخروج من فئة أقل البلدان نمواً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحدث مع ذلك تأثيراً إذ تتيح الاقتصادات الناشئة لأقل البلدان نمواً فرصاً لمزيد من إمكانية الوصول إلى رؤوس الأموال والتمويل الإنمائي والتكنولوجيا المعقولة التكاليف. ويؤكد التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠١١، أن الاستثمارات الآتية من بلدان نامية أخرى تزداد حجماً في أقل البلدان نمواً، وبخاصة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ففيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، زادت حصة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بمستثمرين في بلدان الجنوب من ٢٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة في الوقت الذي كانت فيه التدفقات الكلية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً تزداد بما يقارب متوسطه الـ ٢٠ في المائة سنوياً.

١٩ - ومن الجدير بالذكر أن أقل البلدان نمواً تتضافر جهودها حالياً لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية بشكل متبادل بدعم من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ففي آب/أغسطس، أعلنت زامبيا وملاوي وموزامبيق عن إعادة إطلاق مثلث النمو المؤلف من البلدان الثلاثة لتعزيز وتقوية النمو الاقتصادي فيما بين المناطق ذات الأداء المنخفض في تلك البلدان من خلال التعاون الهادف إلى تحقيق أهداف اقتصادية متكاملة. وقد تشكل مثلث النمو هذا، الذي كانت نشأته الأولى في عام ٢٠٠٠، على غرار مبادرة منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية في جنوب آسيا ويتوقع أن تعزز التكامل الإقليمي عن طريق اتفاق التجارة الحرة الثلاثي بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وجماعة شرق أفريقيا.

٢٠ - وشدد برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠١٢ لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في إسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١١، على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التغلب على التحديات البنوية أمام التنمية وحدد هدفاً يتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً على الأقل من الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وسيتوقف تحقيق هذا الهدف جزئياً على وجود صلات تعاونية أقوى بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأكثر تقدماً وذلك لتعزيز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، بما يمكنها من المشاركة بفعالية في التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.

٢١ - وفي كل منطقة، واصلت البلدان كبيرها وصغيرها الدخول في ترتيبات ثنائية وقائمة على معاهدات في مجال التكامل الاقتصادي باعتبارها إطارا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتدل هذه الجهود على وجود تصميم متزايد على دفع التعاون فيما بين بلدان الجنوب قُدماً باعتباره ضرورة سياسية واقتصادية.

٢٢ - وقد شهد الجنوب تسارعا في التكامل الإقليمي وإنشاء آليات أقوى لبناء القدرات من خلال خطط عمل ذات آجال زمنية محددة وتعاوننا متخصصا في مجالات اتفاقات التجارة الحرة والعملات الموحدة وتطوير الهياكل الأساسية. كما تركز البلدان النامية بشكل متزايد حاليا على الابتكارات العلمية والتكنولوجية وإدارة المعرفة لتيسير وتسريع التجارة والاستثمار. وأصبحت قضايا عابرة للحدود، من بينها إدارة المياه المشتركة وغيرها من الموارد الطبيعية والأوبئة الصحية والشواغل البيئية، بارزة بشكل متزايد مع سعي البلدان لإدارة وحفظ الموارد المشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ألف - أفريقيا

٢٣ - لقد كان الاتحاد الأفريقي هو الأكثر امتلاكاً لرؤية والأكثر توخياً للشمول في الجهود الإقليمية المبدولة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد وضع إطارا ستتشكل داخله سوق مشتركة أفريقية من خلال التكامل التدريجي بين ثماني جماعات اقتصادية دون إقليمية موجودة حاليا. وتعمل حاليا ثلاث من هذه الجماعات وهي الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة ثلاثية لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي وإنشاء كتلة تجارية إقليمية واحدة.

٢٤ - وقد حُلقت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي المتجهة إلى أفريقيا إلى مستوى لم يسبق له مثيل في عام ٢٠٠٨ إذ بلغت ٧٣ بليون دولار، ولكنها انخفضت بعد الأزمة المالية إلى ٥٤ بليون دولار في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. غير أن توقعات الاتجاهات الحالية تُظهر ارتفاع الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا إلى ١٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥. ومع أن ارتفاع مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي يعزى إلى تكثيف التجارة وتدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، وفي طليعتها الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والصين والهند، فقد لاحظ المحللون بروز "ليوث أفريقية"، أو اقتصادات أفريقية عالية الأداء، مثل بوتسوانا وتونس وجنوب أفريقيا وليبيا ومصر والمغرب وموريشيوس (قبل الربيع العربي)، فاق أدائها من حيث مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أداء البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين منذ عام ٢٠٠٨. وتستأثر خمسة بلدان في أفريقيا (الجزائر وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب ونيجيريا) بنسبة ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

لأفريقيا، وازداد نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان أخرى، مثل أنغولا، بنسبة ١٣ في المائة سنويا خلال العقد الماضي^(٥).

٢٥ - فضلا عن ذلك، زادت الاستثمارات الآتية من الأسواق الناشئة إلى أفريقيا في السنوات العشر الماضية إلى أكثر من الضعف: ففي عام ٢٠٠٣ كان هناك ١٠٠ مشروع جديد، بينما زاد هذا العدد إلى ٢٤٠ مشروعا في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل نموا بنسبة ١٣ في المائة سنويا. وبالمثل، عززت جنوب أفريقيا التعاون الإنمائي من خلال صندوقها للنهضة الأفريقية والتعاون الدولي، وأعلنت في عام ٢٠١١ عن إنشاء وكالة جنوب أفريقيا للشراكات الإنمائية لدعم المبادرات الإنمائية في أفريقيا. ويُصرف ثلثا الأموال المخصصة من جنوب أفريقيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال صندوق النهضة الأفريقية والتعاون الدولي، وتُصرف نسبة أخرى قدرها ١٧ في المائة من خلال الاتحاد الأفريقي و ٧ في المائة من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٢٦ - وحدت الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالبلدان والمنظمات الأفريقية إلى التركيز على مجالات استراتيجية مثل التعليم والعلم والتكنولوجيا. ففي آذار/مارس ٢٠١٠، اجتمع وزراء التعليم الأعضاء في المجلس الوزاري الأفريقي للعلم والتكنولوجيا في مصر وأعلنوا بدء "عقد العلم في أفريقيا" (٢٠١١ - ٢٠٢٠)، في مسعى منهم للحفاظ على وجود العلم والتكنولوجيا في صدارة جدول الأعمال السياسي الأفريقي. فضلا عن ذلك، كُلت ست سنوات من المشاورات حول إنشاء جامعة أفريقية بالتوصل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى اتفاق بشأن إنشاء خمسة مراكز تفوق منتشرة في ربوع القارة وتركز على التدريب والبحث في مرحلة الدراسات العليا.

٢٧ - وقد اكتسب الأمن الغذائي أيضا أهمية جديدة في ضوء التطورات التكنولوجية التي يمكنها أن تزيد من الإنتاجية الزراعية. وأنشأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مركز تنسيق البحوث والتنمية الزراعية في الجنوب الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١١ لتشجيع البحوث والتكنولوجيا الجديدين وتقوية الصلات فيما بين المؤسسات الزراعية في منطقة الجماعة. وسينسق المركز تنفيذ برنامج الإنتاجية الزراعية المتعدد البلدان التابع للجماعة وسيوفر أموالا للبحوث المنسقة التي ستعود بالفائدة على المزارعين الصغار والتجارين في المنطقة.

٢٨ - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية والتحسينات الظاهرة، فقد ظل هناك عدد من التحديات التي تعترض سبيل الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان في المنطقة. وقصور الهياكل

(٥) Boston Consulting Group, "The African challengers: global competitors emerge from the overlooked continent", (2010).

الأساسية هو العقبة الرئيسية التي تقف حائلا أمام زيادة التجارة داخل أفريقيا. وقد قدرت دراسة للأونكتاد في عام ٢٠٠٩ أن تحسين الهياكل الأساسية المادية وتقليل تكاليف النقل بنسبة ٥٠ في المائة يمكن أن يزيدا من التجارة بمقدار خمسة أضعاف وأن يساعدا في تعزيز الأثر الإنمائي للشراكات الناشئة التي تقيمها حاليا البلدان الأفريقية مع بلدان جنوبية أخرى.

٢٩ - كذلك، كانت الصادرات الأفريقية إلى باقي أنحاء العالم تتخذ لسنوات شكل سلع أساسية في الأساس مثل النفط، وهو أمر لم يُحدث نموا في فرص العمل. ويزيد من حدة هذا القصور حاليا الطلب المتزايد على السلع الأساسية في الأسواق الآسيوية. وفي الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩، كان نحو ٨٠ في المائة من الصادرات الأفريقية إلى الصين سلعا أساسية، وكان النفط يستأثر بـ ٥٠ في المائة منها. وتُظهر التجارة فيما بين البلدان الأفريقية نمطا مخالفا: إذ كانت موزعة بشكل أكثر تعادلا بين المحروقات والمنتجات الأولية من غير الوقود والأغذية والسلع المصنعة.

٣٠ - فضلا عن ذلك، كانت للتعاون فيما بين بلدان الجنوب سمة جديدة تتمثل في استئجار شركات جنوبية وشمالية، من بينها كيانات مملوكة للحكومة، لمساحات كبيرة من الأراضي لزراعة المنتجات الغذائية. ويبدو أن هذه الممارسات قد انطلقت خلال الأزمة الغذائية لعام ٢٠٠٨ وأنها استندت إلى خيرة المزارع النموذجية الكبيرة التي صممت أصلا لتكون وسيلة لنقل التكنولوجيا. وقد أعرب ناشطو المجتمع المدني، وخاصة في أفريقيا، عن القلق من قيام الشركات باستغلال السكان المحليين والموارد المحلية وضغطوا من أجل إخضاع نشاط هذه الشركات للرصد وللبادئ توجيهية لضمان توحى الإنصاف في كل المعاملات.

باء - آسيا

٣١ - على الرغم مما تواجهه آسيا من نزاعات وتوترات مستمرة في أجزاء من المنطقة، فإنها لا تزال ماثلة في محور التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي وهو أمر يعزى في جانب كبير منه إلى سياسات وبرامج الصين والهند والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فبخلاف الجهود الرامية إلى إضفاء المزيد من الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد كان نشاط آسيا منصبا في معظمه على منطقتها الشرقية فيما يتصل بالتعاون داخل المنطقة الواحدة، وعلى منطقتها الأكثر اتجاها نحو الغرب فيما يتصل بالتعاون الأكثر اتصافا بالطابع الأقليمي. واستثمرت المبادرات المتخذة داخل المنطقة الواحدة التكامل الاقتصادي في سبيل تعاون سياسي أكبر والمزيد من التعاون ذي الوجهة الإنمائية. وركزت الترتيبات الإقليمية على الروابط الاقتصادية في المقام الأول.

٣٢ - وكان للمؤسسات الإقليمية، وخاصة تلك التي حددت لنفسها جدولاً زمنياً لتحقيق التكامل وإنشاء سوق مشتركة، تأثير على الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون، مع التركيز على بناء المؤسسات. وفي آسيا، واصلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تتألف من ١٠ أعضاء، تعزيز خططها الرامية إلى إنشاء جماعة اقتصادية وحيدة بحلول عام ٢٠١٥، وذلك باعتمادها الخطة الرئيسية للربط بين الدول الأعضاء في الرابطة لعام ٢٠١٠ الهادفة إلى التشجيع على تقوية الربط والاتصال مادياً ومؤسسياً وتعزيز الصلات بين الأشخاص داخل المنطقة. وفضلاً عن ذلك، شهد كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ البدء الرسمي لاتفاق التجارة الحرة بين الرابطة والصين. وفي السنوات الأخيرة، تعزز النجاح الاقتصادي الذي حققته الرابطة بامتداد سياسي متنامٍ اتخذ طابعاً مؤسسياً في عمليات تشاورية جرت مع دول آسيوية ودول من خارج المنطقة، وهو ما دلل عليه المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي يجمع سنوياً بين كافة الشركاء الآسيويين والعالميين.

٣٣ - ومن دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المؤلفة من ثمانية أعضاء، كانت كل دول المنطقة تحكمها خلال الفترة المشمولة بالاستعراض حكومات منتخبة ديمقراطياً لأول مرة منذ نهاية الحكم الاستعماري منذ أكثر من ستة عقود مضت. وفضلاً عن ذلك، بدأ جليد العلاقات بين أكبر دولتيها في الذوبان مع وجود حديث عن زيادة حجم التجارة والتعاون بينهما، مما أذكى جذوة الآمال في أن الرابطة ستتمكن من أن تستثمر بشكل أفضل العمل الذي اضطلعت به من قبل في بناء المؤسسات ووضع المعايير من خلال الاتفاقيات والاتفاقيات القانونية. وقد جرى على وجه الخصوص أن أعضاء الرابطة قد التفتوا، في مؤتمر القمة المعقودة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الرابطة، إلى مفهوم "بجمل السعادة الوطنية" الذي تتبناه بوتان والذي يهدف، في جملة أمور، إلى دعم التنمية التي محورها البشر، التي هي مصب تركيز مؤتمر القمة.

٣٤ - وأصبحت دول الخليج، بما فيها الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، مصادر هامة لتقديم المساعدة الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب، إذ تقدم المملكة العربية السعودية بليون دولار كل سنة. وداخل منطقة جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، تعثرت خطى التعاون بسبب مجموعة متنوعة من النزاعات في المنطقة دون الإقليمية، مما أدى إلى التركيز على المبادرات التعاونية الإقليمية. ويبرز من ذلك أن كلا من أفريقيا وأمريكا اللاتينية قد ظهرت كطرفين متلقين للاستثمارات من بلدان الخليج وتبذل حالياً جهوداً لتوسيع نطاق الروابط السياسية. وساعدت سلسلة مؤتمرات قمة البلدان العربية والأمريكية الجنوبية التي بدأت في عام ٢٠٠٥ في مضاعفة حجم التجارة بين المنطقتين، كما طرأت زيادة كبيرة على الربط بينهما: إذ توجد حالياً رحلات جوية مباشرة بين دبي

وريو دي جانيرو. كما تحسنت كثيرا الصلات بالدول الأفريقية، إذ تغدو دبي حاليا نقطة مهمة للشحن العابر، تتم فيها مناولة ١٠ في المائة تقريبا من الصادرات والواردات الأفريقية، حتى في الوقت الذي تعمل فيه شركات عربية على إنشاء موانئ في المياه العميقة بأفريقيا.

٣٥ - ووفقا لما تقدم ذكره، فإن بلدانا آسيوية عديدة، مثل إندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتايلند، وتركيا، وسنغافورة، والصين، وقطر، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والهند، مشتركة في ترتيبات أقاليمية عديدة تركز في المقام الأول على تعزيز الروابط الاقتصادية مع بلدان الجنوب الأخرى. وتشكل الهند أحد الأمثلة البارزة في هذا الصدد لما لها امتداد عالمي، إذ تغطي برامجها ١٦٨ بلدا. وتعتمد في ذلك على وكالتي تعاون رئيسيتين هما البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي وبرنامج مساعدة الكمنولث الخاصة لأفريقيا. وقد حضر برعاية هذين البرنامجين أكثر من ٦٥٠٠ طالب نحو ٢٠٠ دورة تدريبية في مجموعة متنوعة من الجامعات والمعاهد الإدارية. ووفر المركز الهندي للعلاقات الثقافية أكثر من ٢٥٠٠ منحة دراسية لطلاب أجانب في ٢١ برنامجا. ويقوم جهاز البحوث والمعلومات من أجل البلدان النامية، وهو مجمع فكري مستقل في نيودلهي، بتشجيع البحوث الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولعل من بين الدورات التي يجري حاليا تكييفها في أفريقيا دورة فريدة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقدم في "كلية بيرفوت" لصالح النساء الناضجات، الأميات في الغالب، اللائي يُدرَّبْنَ ليصبحن مهندسات في مجال الطاقة الشمسية. وقد تعهدت الهند، في إطار فعاليات منتدى الهند - أفريقيا، بتطوير ٨٠ مؤسسة لبناء القدرات. ومن بين المبادرات معهداً للتجارة الخارجية، ومعهد للتخطيط والإدارة التربوية، ومعهد لتكنولوجيا المعلومات، ومركز للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى، ودعم مركز الجامعة الأفريقية لعلوم الحياة والأرض، ومعهد للزراعة والتنمية الريفية، وأكاديمية للطيران المدني. ووفرت برامج المساعدة الإنسانية المعونة الغذائية والرعاية الطبية وتحويلات نقدية لدعم البلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية. كما دعمت الحكومة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تسهيلات ائتمانية بقيمة ٨,٥ بليون دولار قدمت لـ ٥٨ بلدا ناميا، منها ٦ بلايين جرى تخصيصها لبلدان أفريقية. وقد كان للهند، بوصفها البلد الأول على مستوى العالم في إنتاج الأدوية المنتجة تحت الاسم العلمي، دور الريادة في توفير عقاقير ميسورة التكلفة مضادة للفيروسات العكوسة من المستوى الأول تستخدم في علاج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

٣٦ - ومن حيث الأثر العالمي، فقد كانت تعاملات الصين في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملا رئيسيا في حماية أفريقيا وأمريكا اللاتينية من التعرض لكثير من الآثار السلبية للتراجع الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ففي عام ٢٠٠٩،

كانت الصين قد وقعت اتفاقات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع ٤٥ بلدا أفريقيا، وكان مجموع إجمالي استثماراتها في أفريقيا يبلغ ١١ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وخصصت الصين، من خلال صندوق الصين - أفريقيا للتنمية، ٧٠٠ مليون دولار لأكثر من ٣٠ مشروعا في أفريقيا تشمل مجالات الزراعة والصناعات التحويلية والتشييد والتعدين. وزادت صادرات الصين إلى الاتحاد الروسي والبرازيل والهند بمقدار أربعة أمثال في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠. وتضاعفت الواردات في نفس الفترة. ومنطقة التجارة الحرة للصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا هي الأكبر على مستوى العالم، إذ بلغ حجم التجارة بين المنطقتين ٣٥٠ بليون دولار. ومن المستهدف الوصول بحجم التجارة الثنائية إلى ٥٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥.

٣٧ - ووسعت ماليزيا وتايلند برامجها الثنائية والإقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي تستفيد منها بلدان في مناطق أخرى. ووفر البرنامج الماليزي للتعاون التقني المساعدة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى ١٤٠ بلدا، ليبلغ الإنفاق على أنشطة هذا التعاون نسبة ٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٩، كانت حكومة تايلند تنفق، من خلال الوكالة التايلندية للتعاون الإنمائي الدولي، ١١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكان تركيز هذا الإنفاق ينصب على التأهب للكوارث والصحة الريفية والري ومكافحة الملاريا. وتقوم سنغافورة حاليا بإطلاع بلدان في آسيا وأفريقيا على خبرتها في مجال إدارة القطاع العام.

٣٨ - ويوجد لدى تركيا حاليا ٢٦ مكتبا لتنسيق البرامج في أكثر من ٢٠ بلدا ناميا في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأنشأت الوكالة التركية للتعاون الإنمائي الدولي برامج عديدة لتعزيز القدرة على الإنتاج المحلي للأغذية في البوسنة والمهرسك وأوزبكستان. وفي قيرغيزستان وطاجيكستان، ساعدت هذه الوكالة في وضع نظام جديد لزراعة القطن يزيد من غلة المحصول. وفي منطقة دارفور بالسودان، وفرت الوكالة تقاوي منخفضة التكلفة لـ ٢٠.٠٠٠ أسرة منخفضة الدخل في ١٢ مدينة لإنتاج محاصيل مستدامة من الحبوب والفواكه والخضروات.

جيم - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩ - في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحرز الجهود المبذولة في مجالي التكامل الإقليمي وبناء المؤسسات تقدما حثيثا، بما يشمل برامج مشتركة وإصلاحات قانونية لتيسير التعاون والهجرة والتجارة داخل المنطقة. وفضلا عن ذلك، تقيم حاليا عدة منظمات دون

إقليمية شركات نشطة تغطي مناطق مختلفة وتعمل من خلال شركات ثلاثية الأضلاع لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تبادل المعرفة والخبرة.

٤٠ - واستمر في المنطقة تمين فكرة الاتحاد القاري منذ التوقيع في عام ٢٠٠٨ على معاهدة تأسيس اتحاد أمم أمريكا الجنوبية المؤلف من ١٢ عضواً بين قادة السوق المشتركة للجنوب وجماعة دول الأنديز. وفي عام ٢٠١٠، وبحلول الوقت الذي دخلت فيه المعاهدة حيز النفاذ، كانت مؤسسات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية قد بدأت تتشكل، بما في ذلك تعيين الأمين العام؛ ووضع حجر الأساس لمقر الأمانة في كيتو؛ وإنشاء برلمان أمريكا الجنوبية في كوتشابامبا، بجمهورية بوليفيا المتعددة القوميات، ومصرف الجنوب في كراكاس.

٤١ - وقد تعهد أعضاء منظمة الدول الأمريكية بتحقيق إطار جماعي من الأهداف يعرف باسم "الرؤية ٢٠/٢٥: العلم والتكنولوجيا والابتكار" في سبيل إحداث تنمية تكنولوجية أكثر فعالية وأسرع في المنطقة. وتتمثل الرؤية العليا في إشاعة ثقافة للابتكار القائم على التكنولوجيا تشجع التدريس المتطور للعلوم المتاح للجميع في كل أنحاء المنطقة وتشجع لاحقاً التعاون فيما بين البلدان الأمريكية في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك، تعاونت منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية لإنشاء بعثة مشتركة لمراقبة الانتخابات من أجل تيسير ورصد انتخابات هايتي لعام ٢٠١٠ الهادفة إلى إحداث انتقال ديمقراطي سلمي رغم وجود تحديات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

٤٢ - وهناك مبادرتان أخريان لبناء أسس التعاون بين جميع بلدان المنطقة وهما التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأنشأ التحالف، الذي أسس في عام ٢٠٠٤ ويتألف من ثمانية أعضاء^(٦) وثلاثة مراقبين، مصرفاً يحمل اسمه في عام ٢٠٠٨ وعملة افتراضية، هي السوكر، تستخدم بشكل رئيسي في التجارة المباشرة بين أعضاء المجموعة (التي وصلت قيمتها في عام ٢٠١١ إلى ٢١٦ مليون دولار). وأسست جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شباط/فبراير ٢٠١٠ في مؤتمر قمة الجماعة الكاريبية ومجموعة ريو.

٤٣ - ورغم الكثرة الهائلة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية التي أثرت على اقتصاد منطقة الكاريبي المعتمد بشدة على السياحة وعلى جهود التكامل في المنطقة، فقد لوحظت إنجازات بارزة، خصوصاً في موامة السياسات والجهود في مجالات من

(٦) الأعضاء هم إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفتويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا، ونيكاراغوا، وتشارك سانت لوسيا وسورينام وهايتي بصفة مراقب.

قبيل العمل، والتعليم، والبيئة، وتغير المناخ، والصحة، والقانون والنظام، والأمن الإقليمي. واعتدى البطء الشديد خطى التقدم نحو سوق وحيدة واقتصاد وحيد للجماعة الكاريبية وإن كانت تُرى بعض الاتجاهات المشجعة في تحرك العمالة ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بحرية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، طرأ نمو على الواردات والصادرات فيما بين بلدان المنطقة بنسبة ٩٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ وبنسبة ٢٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، ولكن هذا النمو قد حدث بشكل غير منتظم ومتقطع. وواصل التعاون فيما بين بلدان الجنوب إحراز تقدم أيضا في مسارات أخرى. فمثلا، قادت جامعة جزر الهند الغربية جهدا ناجحا بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لإنشاء نظام لمراقبة الأمراض غير المعدية في منطقة البحر الكاريبي، وهو النظام الذي صدر عنه أول تقرير سنوي في عام ٢٠١١. ويقوم هذا النظام الخلاق بجمع وتحليل بيانات وطنية بغية تحسين تخطيط وتنفيذ ورصد البرامج والبروتوكولات الصحية المتصلة بالأمراض المزمنة.

٤٤ - وعلى غرار منطقة آسيا، تدعم بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك، مبادرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب تستفيد منها دول في مناطق أخرى. فعلى سبيل المثال، تمارس البرازيل نشاطا في مشاريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أكثر من ٨٠ بلداً (انظر A/66/717، الفقرة ١٣٤) وقد وسعت من نطاق علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا في الوقت الذي بدأت فيه برامج لتعزيز الاستقرار الإقليمي بالاشتراك مع باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات. وفي السنوات السبع الماضية، زاد حجم العنصر المالي لبرنامج البرازيل المبتكر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمقدار ثلاثة أمثال في الوقت الذي أتاح فيه البلد خبرته التي اكتسبها من جهد وطني استمر عقدا من الزمان وأدى إلى (أ) تقليل عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بما مقداره ٢٤ مليون شخص، أي بنسبة ٦٦ في المائة؛ (ب) خفض سوء التغذية بنسبة ٢٥ في المائة؛ (ج) زيادة مستويات تعليم الكبار بنسبة ٣٠ في المائة؛ (د) زيادة العمالة بنسبة ٢٥ في المائة. وكانت هذه الإنجازات المبهرة ثمرة اتباع سياسة تصفير الجوع (أي الوصول بمستواه إلى الصفر) التي استقدمت إمدادات غذائية من صغار المزارعين لإطعام الأطفال والمراهقين والمحتاجين الكبار، ووفرت من خلال برنامج المنحة الأسرية أموالا للأسر الفقيرة للحفاظ على صحة الأطفال وإبقائهم في المدارس. وتتيح البرازيل أيضا خبرتها في الاكتفاء الذاتي من الطاقة وإنتاج الوقود الحيوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بدعم من مصرف التنمية الأفريقي.

رابعاً - البلدان المتقدمة النمو

٤٥ - سجلت البلدان المتقدمة النمو أيضاً مستوى متزايداً من الحماس إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ انعقاد المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة (أكرا، ٢٠٠٨) الذي أيدت فيه هذه البلدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة فعالة لتنمية القدرات. وسلمت هذه البلدان، في برنامج عمل أكرا، بأهمية تبادل الخبرات مع البلدان النامية وأنشأت في عام ٢٠٠٩ فرقة عمل منبثقة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتمكين من حدوث هذا التبادل. وجمعت فرقة العمل، برئاسة كولومبيا، ١١٠ دراسات حالة إفرادية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب شكلت الأساس لمناقشات جرت في اجتماع عقد في بوغوتا، وجرى فيه التحضير للمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة (بوسان، جمهورية كوريا، ٢٠١١). وقد سلم منتدى بوسان بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب محرك رئيسي للتعاون الإنمائي ويمثل شكلاً جديداً للتعاون يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ويزيد من الملاءمة الثقافية للمعونة الإنمائية التقليدية. وأيدت مجموعة العشرين أيضاً بقوة التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره أداة مبتكرة لتعزيز التجارة وتحسين الأمن الغذائي وتسريع النمو وتعبئة الموارد المحلية وبناء منابر تبادل المعرفة اللازمة للتمكين من قيام البلدان النامية بأعمال تحقق منفعة متبادلة ولدعم هذه الأعمال.

٤٦ - ومن بين الجهات الوطنية الرئيسية الراعية للتعاون الثلاثي الأضلاع، ومنها إسبانيا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة واليابان، توجد لدى الولايات المتحدة واليابان المجموعة الكبرى من مشاريع هذا التعاون، والتي تغطي طائفة عريضة من المسائل. وكدليل على الأهمية المتزايدة التي تولى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اتخذت الولايات المتحدة، أكبر مانح للمساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى العالم، خطوة غير عادية في عام ٢٠١٠ بإصدارها أول أمر توجيهي سياساتي رئاسي على وجه الإطلاق بشأن التنمية العالمية. وقد سلمت الولايات المتحدة، في هذا الأمر التوجيهي، بالتزام البلد المضي في "مسعى إنمائي قوي وإيجابي وتوفير ما يناسبه من موارد [من أجل] تعزيز الشركاء الإقليميين الذين نريد منهم أن يساعدونا على وقف التزاغات ومكافحة شبكات الإجرام العالمية؛ وبناء اقتصاد عالمي مستقر وشامل للجميع اعتماداً على مصادر جديدة للازدهار؛ [و] النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان". وأعلنت الولايات المتحدة، في إطار هذا النهج الجديد، أنها تعمل مع الشركاء "لتوفير تمويل سريع لأنشطة مكافحة تغير المناخ يبلغ ٣٠ بليون دولار تقريباً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وذلك للمساعدة في تلبية احتياجات البلدان النامية في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، بما في ذلك توفير تكنولوجيات الطاقة

النظيفة“. وبالمثل، مضى الاتحاد الأوروبي قدما في العمل المتعلق بسياسة تعاونية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في وقت تسعى فيه البلدان المتقدمة النمو إلى إدراج التعلم من الأقران فيما بين بلدان الجنوب في السياسات والبرامج المتعلقة بالمعونة.

٤٧ - وحافظت مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة على ما بينهما من صلات قوية من خلال اتفاق كوتونو لعام ٢٠٠٣ الذي يشجع الحوار السياسي والترتيبات المالية الداعمة لطائفة عريضة من أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر (٢٠٠٨-٢٠١٣)، تعهد الاتحاد الأوروبي بتوفير ما يقرب من ٢٢ مليون يورو لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، مع تخصيص نسبة ٥,٦ في المائة من هذا المبلغ لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

٤٨ - وظل لبناء القدرات دور رئيسي في ترتيبات التعاون الثلاثي. ففي عام ٢٠١٠، استحدثت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للمفوضية الأوروبية مبادرة مراكز التفوق الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء القدرات على العمل التعاوني من خلال ثمانية مراكز دون إقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. ويوجد مثال آخر في الدعم الذي تقدمه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لبرنامج لإدارة أخطار الكوارث وتغير المناخ يجمع بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. ومن النتائج الهامة لهذه المبادرات إنشاء شبكات دعم مؤلفة من خبراء على درجة رفيعة من التأهيل قادرين على المساعدة في وضع السياسات وإسداء المشورة بشأن التخفيف من حدة المخاطر.

٤٩ - ولا تزال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي شريكا إنمائيا أساسيا لبلدان الجنوب، إذ تساعد في تنمية هذه البلدان عن طريق ٣٠٠ برنامج يشارك فيها ما يقدر بـ ١٢ ٠٠٠ مشارك. وفي عام ٢٠٠٩، كانت جمهورية كوريا قد ساعدت، من خلال وكالتها للتعاون الدولي، ١٢٣ بلدا وأنفقت ١ ١٦٨ مليون دولار أو ١٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشأت جمهورية كوريا أيضا مركزا لسياسة التعلم من الأقران فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا.

خامسا - منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف

٥٠ - تتسم أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بكثرة عددها واتساع نطاقها وتنوعه. ولا يمكن استيفاء الأنشطة العديدة التي تقوم بها الوكالات

المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب حقها من الوصف في الحيز المتاح من هذا التقرير. غير أن الفقرات التالية تسلط الضوء على ثلاثة مواضيع جديدة وهامة. أحدها التركيز الذي تصبُّه الوكالات والبرامج حاليا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره من مسائل السياسة العامة؛ فهي لا تقتصر على دمجها في صُلب الاهتمامات، بل تعطيه أيضا مكانة مرموقة. والموضوعان الآخران هما الاعتماد المتزايد على المناير الشبكية لتعزيز تبادل المعرفة والخبرة وإنشاء أو تعزيز مراكز تفوق جنوبية في مجالات مواضيعية استراتيجية.

٥١ - والوعي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عملية استراتيجية يتم تحسيده بطرق عديدة. ففي عام ٢٠٠٩، أنشأ الأونكتاد وحدة للتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية، من المقرر أن تصدر تقريرا رئيسيا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد (نيسان/أبريل ٢٠١٢، الدوحة). وأصدر الأونكتاد أيضا، في الفترة المشمولة بالتقرير، دراسات تحليلية عديدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي يستنير بها مقرررو السياسات فيما يقومون به من عمل في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار.

٥٢ - وأقرت منظمة العمل الدولية بأن طريقي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي "تستفيدان من الميزة التي تنفرد بها المنظمة، وهي خبرة ومعرفة هيئتها الثلاث، باعتبارهما وسيلة فعالة لتنمية القدرات وتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات والتعاون الأقاليمي". وأشارت ورقة استراتيجية أعدتها أمانة المنظمة إلى أنها "ستعتمد اعتمادا صريحا" على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالها المختلفة وستركز تركيزا خاصا على "الاستفادة من الخبرة الفنية المحلية" من خلال "الشبكات المتخصصة التي تشارك فيها هيئات المنظمة والأوساط الأكاديمية، وذلك كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لتعزيز المسؤولية الوطنية والقدرة المؤسسية"^(٧). ويقوم مركز البلدان الأمريكية لتنمية المعارف في مجال التدريب المهني التابع لمنظمة العمل الدولية بذلك بالفعل من خلال منبر وشبكة إقليمية لتبادل المعرفة تقوم بنشر المعلومات والمساعدة في تبادل الخبرات وتيسير وضع السياسات والربط بين المؤسسات العامة والمنظمات الدولية والمنظمات الاجتماعية الشريكة والجامعات والمجتمع المدني.

(٧) منظمة العمل الدولية، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: طريق المستقبل (GB.313/POL/7)، الفقرة ٦.

٥٣ - وهناك مبادرة للأمانة العامة للأمم المتحدة تمزج بين منابر السياسات والمنابر الشبكية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهي المبادرة التي انطلقت بتكليف من الأمين العام لاستحداث منبر إلكتروني، يسمى CapMatch. ويتوقع أن يوفّق هذا المنبر التواصلي بين الاحتياجات المدنية والقدرات المتاحة لبناء السلام في البلدان الخارجة من النزاعات من أجل تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين البلدان التي تواجه تحديات متماثلة.

٥٤ - قد مضى البنك الدولي أيضا في سبل جديدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد أنشأ مرفق تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٨ باعتباره صندوقا استثماريا متعدد المناخين. وتعهدت إسبانيا، والدانمرك، والصين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، وهولندا، بدعم المرفق ويتوقع أن تصل المساهمات الكلية إلى ١٠ ملايين دولار تقريبا خلال ثلاث سنوات. ونظم البنك الدولي أيضا الشبكة العالمية للتعليم في مجال التنمية ومنبر تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب لتيسير التفاعل فيما بين طائفة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصلحة. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نظم البنك الدولي حلقة دراسية شبكية حول موضوع "الفرصة التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب: دور عالمي للبنك الدولي في مجال الربط". وركزت الحلقة الدراسية الشبكية على كيفية تعزيز البلدان النامية باعتبارها مراكز مشعة للمعرفة وضمان مشاركة الكيانات التي ليست دولاً، كتلك المنتمية إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٥٥ - وعلى الصعيد التنفيذي، أدمجت برامج الأمم المتحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عملها على المستويين الإقليمي والأقاليمي. فقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم حوارات بشأن السياسات فيما بين بلدان الجنوب وإجراء بحوث وتحليلات في مجال السياسات وتيسير وضع تلك السياسات. وانصب سعيه في المقام الأول على تهيئة بيئة مواتية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ساعد البرنامج الإنمائي في إنشاء مراكز تفوق مواضيعية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع في البرازيل، ومراكز أخرى في بلدان مثل جمهورية كوريا وسنغافورة. وتجري هذه المراكز بحوثاً لتحديد ما يصلح وما لا يصلح، وتقوم بتدوين الحلول وإعداد مذكرات بشأن السياسة العامة ودعم التوعية/الشبكات المعرفية فضلاً عن تيسير منتديات الحوار بشأن السياسات. ويضع البرنامج الإنمائي حالياً استراتيجية مركزية جديدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ستشمل نموذجاً جديداً لأداء العمل ومدخل إلى وضع البرامج. ويقوم البرنامج الإنمائي أيضاً، من خلال دوره في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بدعم دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٥٦ - وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في ماليزيا؛ وتقوم حاليا بإنشاء مركز لتبادل أفضل الممارسات لتيسير تبادل الخبرات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقعت اليونسكو على اتفاق مع حكومة نيجيريا لبناء مركز دولي للتكنولوجيا الحيوية في جامعة نيجيريا سيدخل طور التشغيل في عام ٢٠١٢. كما وقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اتفاقا مع السوق المشتركة للجنوب بشأن ستة برامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا إلى أفريقيا (انظر E/2011/112، الفقرة ١٣).

٥٧ - وأدمج برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كآلية رئيسية في إطار استراتيجيته المتوسطة الأجل (٢٠١٠-٢٠١٣) وكلف منسقا بمراقبة التنفيذ. ويقوم البرنامج أيضا بوضع مبادئ توجيهية لدمج أفضل الممارسات البيئية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق المنظومة. ويجري حاليا التشغيل التجريبي لمنير شبكي لتيسير تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجال حفظ البيئة وحمايتها. وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مراكز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية الصناعية في الصين والهند ومركز الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة بكفاءة في الرأس الأخضر.

٥٨ - وتقيم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) علاقات شراكة وثيقة مع منظمات إقليمية ودون إقليمية وتتيح طائفة كبيرة ومتنوعة من المعلومات فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك أفضل الممارسات في مجال الدعم الاجتماعي للأطفال المحرومين والأسر المحرومة. وفي إطار اتفاق مع منظمة الصحة لدول الأنديز، ستشجع اليونسيف تبادل الدروس المستفادة للحد من سوء التغذية المزمن لدى الأطفال. وهناك مشروع آخر يتمثل في تبادل المعلومات المتعلقة بصحة الأطفال فيما بين بلدان جزر المحيط الهادئ. وأنشأت اليونسيف، بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، شبكة مراعية للأطفال لدعم تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وتمارس المنظمة أيضا نشاطا في المساعدة على إبرام اتفاقات إقليمية لمنع ومكافحة الاتجار بالأطفال والنساء. ودعمت اليونسيف، من خلالها برنامجها الخاص بالروابط فيما بين بلدان الجنوب Laços Sul-Sul، تبادل المعلومات وتخطيط الأنشطة والتعاون الاستراتيجي فيما بين بلدان الجنوب بشأن المبادرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. كما نسقت تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التعاون الدولي من أجل حقوق الأطفال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في الصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (انظر E/2011/6، الفقرة ٣٥).

٥٩ - وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كان لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ٤٧ مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يستخدم فيها ١ ٥٠٠ خبير وتقني زراعي. وتحت مظلة إطار التحالف الاستراتيجي للفاو مع الصين، وقعت معها منذ وقت قريب جدا على اتفاقيين ثلاثيين جديدين بين الصين وجمهورية ليبيريا والسنغال دعماً لمبادرات في مجال الأمن الغذائي بتمويل من الصندوق الاستثماري للفاو - الصين الذي تبلغ موارده المالية ٣٠ مليون دولار. وفي إطار اتفاقات أخرى وقعت في عام ٢٠١٠، يقوم خبراء من فييت نام بتقديم المساعدة في أنشطة للري وزراعة الأرز وصيد الأسماك وتربية النحل وتجهيز الأغذية في تشاد.

٦٠ - وواصلت منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المختلفة التابعة لها تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء فيها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وما يتصل بها من ميادين في إطار خطة عملها العشرية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٥. وقد تلقى ذلك تحفيزاً من استعراضات حكومية رفيعة المستوى في عدة اجتماعات عقدت على المستوى الوزاري بشأن مواضيع من أبرزها مصالح النساء ودورهن في التنمية؛ وتشجيع السياحة؛ وتعزيز الرعاية الصحية والأمن الغذائي والزراعة؛ وتنمية الموارد المائية. وكانت مجالات التعاون الجديدة الجديدة بالتحديد بالتنويه هي النقل بالسكك الحديدية، والسياحة، وتحسين إنتاج القطن وتجهيزه في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن تعبئة المساعدة الإنسانية لدولها الأعضاء الخارجة من نزاعات داخلية أو كوارث طبيعية.

٦١ - ولما كانت الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة قد كثفت جهودها لاعتماد التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره من مسائل السياسة العامة ولبناء منابر شبكية لتبادل المعرفة والخبرة؛ فإن الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تلي احتياجاتها بتمكينها من الاستفادة من بنيتها للدعم المتعدد الأطراف التي تضم ثلاثة عناصر في كيان واحد، وذلك لتيسير الروابط بين الشركاء من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومراكز التفوق الجنوبية، على النحو الذي دعت إليه الدول الأعضاء في وثيقة نيروبي الختامية.

سادسا - القطاع الخاص والمجتمع المدني

٦٢ - تقوم الشركات عبر الوطنية بدور حاسم في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في التجارة وتدفقات الاستثمار على مستوى العالم. وفي شرق وجنوب شرق آسيا، شكّلت هذه الشركات سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة العابرة للحدود في مجال التصنيع التي سببت الطفرة الكبيرة التي طرأت على التعاملات فيما

بين بلدان الجنوب، وكانت هذه الشركات في جميع المناطق عوامل رئيسية لانتشار شبكات الهاتف المحمول. وعلى هذا، فإن "صعود الجنوب" هو إلى حد كبير ظاهرة ناتجة عن نشاط شركات. وقد يسرت الحكومات كل ذلك من خلال سياسات وقوانين وبني تحتية ضرورية داعمة وعادت فوائده على ملايين الأشخاص في البلدان النامية.

٦٣ - غير أن الأزمة الاقتصادية الراهنة، كما ورد في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١١ الصادر عن الأونكتاد، كشفت عن وجود مشاكل خطيرة في عولة الشركات نابعة من ضعف "النظام الحالي لإدارة الشؤون العالمية، ولا سيما النظام النقدي والمالي العالمي ... كما أن الأسواق المالية المتحررة من القيود تشجع على الإفراط في المضاربة ... وعدم الاستقرار ... ويُندر تجاهل أوجه الخلل هذه بأزمة أخرى، ربما أكبر حجماً".

٦٤ - وقد استندت التعاملات الحكومية الدولية بشأن المسائل السياسية والاقتصادية إلى تفاعل أوسع نطاقاً بكثير للأفراد وهيئات المجتمع المدني والأعمال التجارية. وبفضل التبادلات الطلابية والسياحة والمنابر الشبكية لتبادل المعرفة والشبكات الإلكترونية نشأت شبكة غير مسبوقه من التفاعلات البشرية فيما بين البلدان النامية. ونشأ التفاعل في قطاعات مختلفة بسبب طائفة من الأنشطة التعاونية الأخرى.

٦٥ - وقد أصبح في السنوات الأخيرة المتبرعون لأعمال الخير من القطاع الخاص داعمين هامين للتنمية في البلدان الفقيرة. فقد مولت مؤسسة بيل وميليندا غيتس عدداً من المبادرات الصحية والتكنولوجية الهامة. وكانت لها شراكة مع إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة وحكومة الهند لإنشاء برنامج لبحوث الإنتاج الزراعي المستدام لأغراض التنمية الدولية، مما مكن العلماء من إجراء بحوث تناولت، على سبيل المثال، آثار عوامل الإجهاد التي من قبيل تغير المناخ والآفات الزراعية على خمسة محاصيل رئيسية، هي المنيهوت والذرة الشامية والأرز والذرة الرفيعة والقمح، وذلك لزيادة غلات المحاصيل المستدامة التي من شأنها أن تعود بالفائدة على البلدان النامية.

٦٦ - وتشكل الدائرة الوطنية للتمهين الصناعي، وهي منظمة برازيلية غير ساعية للربح، مثالاً على الإمكانيات الكبيرة للتعاون بين إحدى منظمات المجتمع المدني ووكالة متخصصة. ويوجد حالياً لدى هذه المنظمة، التي نشأت بدعم من منظمة العمل الدولية، أكثر من ٤٨ شراكة دولية مع مؤسسات تعليمية وتكنولوجية في ٢٥ بلداً.

٦٧ - والاتحاد الأفريقي هو الوحيد بين الهيئات الحكومية الدولية الذي له مجلس اقتصادي واجتماعي وثقافي مكرس لمشاركة المجتمع المدني. وقد وصف رئيس الاتحاد الأفريقي، جياكا كيكويي، وهو من جمهورية تنزانيا المتحدة، المجلس أثناء الاحتفال بعقد أول اجتماع له في

عام ٢٠٠٨، بأنه "يمثل، إلى حد ما، برلمانا للمجتمع المدني مؤلفا من ممثلين منتخبين لمنظمات المجتمع المدني للدول الأعضاء ومناطق القارة".

٦٨ - وداومت منظمات عديدة من منظمات المجتمع المدني على تجسيد ورعاية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أدوارها الاستشارية والداعمة. وقلما وُجدت لهذه المنظمات هياكل استشارية رسمية أو سجلات لعملها رغم أنها تعمل مع معظم الحكومات ومع كل هيئة ووكالة وبرنامج تابع للأمم المتحدة. ويدل ذلك على أن الشراكات الأقوى التي تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص يمكنها أن تتجاوز التحالفات بين الحكومات وأن تحقق الكثير في سبيل توسيع نطاق اختيارات الشعوب من خلال مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٩ - وفقاً لما تبين من هذا التقرير، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمر بفترة حاسمة حافلة بإمكانات هائلة. فالبلدان النامية لديها الوسائل والخبرة والآليات الاستشارية وإمكانات التواصل التي تمكنها من التصدي للقضايا العالمية الأساسية وإحداث تغييرات مصيرية. غير أن ذلك ليس مضمون الحدوث: فالعالم يواجه أزمات متعددة، وما لم تعمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشكل مترابط في سبيل تحقيق غايات مشتركة، فإن المحصلة يمكن أن تتخذ شكل أزمات مستفحلة تؤثر على أجيال الحاضر والمستقبل.

٧٠ - وهناك بلدان نامية عديدة تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً ولكن الحفاظ على المكاسب يحتاج إلى إعادة هيكلة النظم النقدية والمالية الدولية لدعم التنمية بشكل أفضل من خلال السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى الحد من الفقر وخلق فرص عمل لائقة، وخاصة للشباب في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية.

٧١ - وينطوي توسيع التجارة والاستثمار فيما بين البلدان النامية على إمكانات هائلة للتنمية المستدامة بما يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر وسد النقص الكبير في فرص العمل اللائق وتعزيز نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية وطائفة عريضة من السلع والخدمات المشمولة بحقوق الملكية. ولتحقيق هذه الغايات، يجب أن يكون المشاركون في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر توجهاً للنهج الاستراتيجي في تحديد غايات مشتركة والسعي لتحقيقها، مستثمرين الأدوات التي أتاحتها ثورتا المعلومات والاتصالات في العقدين الماضيين والتي يتيسر من خلالها تذليل الحواجز الجغرافية وغير الجغرافية.

٧٢ - ومع تراجع معدلات الفقر على امتداد مناطق الجنوب، ستحتاج الحكومات الوطنية إلى مواصلة الاستثمار في الصحة والتعليم، والحوكمة الرشيدة، وتطوير الهياكل الأساسية والقطاع الخاص في سبيل الحد من أوجه التفاوت داخل المجتمعات وفيما بينها. وتعد منظمات المجتمع المدني بالكثير بوصفها جهات فعالة للدعوة للإنصاف ولهياكل الحوكمة الديمقراطية على جميع المستويات. ويلزم إنشاء نظم للتفاعل السلس لجميع المشاركين في عملية التنمية، بدءاً من رواد الأعمال والناشطين الاجتماعيين وانتهاءً بالحكومات والوكالات الدولية. وسيكون نظام من هذا القبيل ذا فائدة لا تقدر بثمن في إعادة تشكيل بنية التعاون الدولي لمراعاة المصالح العالمية المشتركة في نظام عالمي منصف وغير إقصائي.

٧٣ - وينبغي لحكومات البلدان النامية أن تعمل على زيادة قدراتها الإنتاجية عن طريق إشراك رواد الأعمال من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية من خلال شراكات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تُحول المعرفة المولدة في مراكز بحثية تتخذ شكل شركات وفي دوائر أكاديمية إلى سلع وخدمات معقولة التكلفة تلي احتياجات الناس.

٧٤ - ومع اتجاه الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة بشكل متزايد إلى إنشاء منابر شبكية لتبادل المعرفة والخبرة فيما بين البلدان النامية، فإن هذه النظم ينبغي دمجها في بنية عالمي من الشبكات الإلكترونية يكون متاحاً دون أي معوقات لمقرري السياسات والممارسين الإنمائيين على جميع المستويات لتيسير تفاعل جميع الجهات صاحبة المصلحة التي تستخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مساعيها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية الدولية. وينبغي أن يتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا النظام التفاعلي، الشامل لكل من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في تعزيز العولمة الشاملة للجميع التي ينصب تركيزها على سلامة حال المجتمعات والبيئة الطبيعية.